برلين تحمّل موسكو مسؤولية إعاقة تحرك الأمم المتحدة ضد النظام السوري

تقرير «حاسم» حول سورية يُعرض على الوزراء العرب بعد غد وفرنسا تطالب بتسليمه فوراً إلى مجلس الأمن

عواصم ـ وكالات: انتهت فترة عمل بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سورية نظريا أمس ولم يتوقف القتل، بينما توجه رئيس البعثة السوداني اللواء مصطفى الدابي إلى القاهرة لتقديم تقريره الذي وصف بـ «الحاسم» حول التزام دمشق بتنفيذ تعهداتها. في هذا الوقت تصاعدت دعوات المعارضة السورية للجامعة لرفع يدها عن الملف وتحويله الى مجلس الأمن. ودعت صفحات الثورة السورية على الانترنت الى الخروج في مظاهرات جديدة اليوم للمطالبة بتحرير المعتقلين أطلقت على هذا الحراك شعار «جمعة معتقلي الثورة.. ويبقى التدويل مطلبنا».

وفي غضون ذلك وصف نائب الأمين العام للجامعة العربية احمد بن حلي تقرير رئيس فريق المراقبين العرب في سورية الذي كان مفترضا تقديمه أمس بأنه «تقرير حاسم» لمواصلة مهمته التي تواجه انتقادات متزايدة لعجزها عن وقف العنف.

وقال بن حلي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء القطرية «اننا الآن في مرحلة مفصلية وان التقرير «سيكون محل تقييم»، مشيرا الى «صعوبات تتعلق بالمناطق الساخنة».

وتابع «ستكون هناك متابعة حثيثة لأعمال اللجنة وردود الفعل والتقارير التي نتسلمها يوميا والتي على ضوئها سندرس كل الاحتمالات».

وأكد ان التقرير «سيكون مرحلة مهمة» موضحا انه «في هذه المرحلة يجب أن نعرف هل اللجنة قادرة على مواصلة عملها أم لابد من الاستعانة بخبرة الأمم المتحدة».

وأشار الى «بعض الصعوبات التي ظهرت في عمل اللجنة» التي «تعرضت إلى عدد من الممارسات وصلت إلى درجة التعدي على شخصين من أفراد البعثة وإصابتهما بجروح وتكسير السيارات التي يستقلونها».

لكن بيانا صدر عن غرفة عمليات بعثة مراقبي الجامعة العربية بدمشق أعلن أن الفريق أول محمد الدابي سيقدم تقريره حول تطورات الأوضاع في سورية إلى اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بسورية التي تعقد صباح الأحد المقبل بدلا من يوم غد السبت وذلك قبيل عرضه على المجلس الوزاري للجامعة العربية في الذي يعقد مساء اليوم ذاته.

وأضاف البيان الذي وزع بالقاهرة أن الدابي الذي وصل امس الى القاهرة سيقدم التقرير الثاني له بعد مضي نحو 23 يوما من انفتاح القطاعات على مهمة البعثة التي شملت مختلف المناطق السورية خصوصا تلك التي شهدت اضطرابا ومواجهات.

في هذه الأثناء، طلب وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه أمس ان يتم تسليم التقرير المقبل للمراقبين العرب إلى مجلس الأمن الدولي بينما دعا نظيره الاسترالي الى إحالة الرئيس السوري بشار الأسد الى القضاء الدولي.

صورة وزعها ناشطون لجنود منشقين انضموا إلى الجيش السوري الحر في إدلب (رويترز)

وقال جوبيه في مؤتمر صحافي مشترك مع كيفين راد في باريس «نلاحظ اليوم ان هذا التدخل (للمراقبين) صعب ويجري في ظروف غير مرضية».

واضاف ان سورية «لا تحترم التزاماتها حيال الجامعة العربية (مثل) سحب القوات الى الثكنات». وتابع ان فرنسا ترغب لذلك في ان يتم تسليم التقرير المنتظر للمراقبين الذي سيعرض على الجامعة العربية قريبا «الى مجلس الأمن الدولي ليتمكن من مناقشته».

من جهته، قال راد ان «موقف استراليا هو ان الأسد يجب ان يرحل»، مؤكدا ان «ملفه يجب ان ينقل الى المحكمة الجنائية الدولية نظرا للفظائع» في سورية. واضاف ان «فظائع ترتكب بينما نتحدث الآن».

بدورها اتهمت ألمانيا روسيا بمنع مجلس الأمن الدولي من التصرف بشكل حاسم ضد القمع الدامي للاحتجاجات في سورية.

وقال السفير الألماني في الأمم المتحدة بيتر ويتيغ خلال كلمة في مركز وودرو ويلسون في واشنطن ان المجلس «لم يتحمل مسؤولياته» بسبب المعارضة الروسية لمشروع قرار أعده الاوروبيون وتضمن تهديدا لدمشق بـ «تدابير محددة الأهداف». واضاف «اعتقد ان ذلك قرار اتخذته موسكو وهو قرار متعمد» بدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وانتقد السفير ايضا موسكو لإقامتها رابطا بين الملف السوري وتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا. وتابع السفير الألماني «لدي احيانا الشعور بأنها حجة لعدم الالتزام بطريقة بناءة اكثر» في الملف السوري، مضيفا: «لا أظن ان الحالتين يمكن مقارنتهما».

ميدانيا قالت الهيئة العامة للثورة السورية أن عدد قتلى أمس برصاص الأمن تجاوز الـ 24 معظمهم من حماة وحمص بينهم مجند في ادلب، فيما قتل نائب رئيس فرع الأمن العسكري في حماة ومعاونوه، في وقت قتل ضابط في انفجار بحي الميدان بدمشق.

في غضون ذلك، قال سكان في بلدة الزبداني السورية أمس إن قوات الجيش انسحبت من البلدة الواقعة قرب لبنان بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار، لكن لم يظهر مؤشر على وقف شامل للعنف.

وقال زعيم للمعارضة إن سكان الزبداني ذكروا أن القوات والدبابات السورية التي كانت تحاصر البلدة التي سيطرت عليها قوات معارضة انسحبت بعد وقف لإطلاق النار لإنهاء قتال مستمر منذ الجمعة.

وقال كمال اللبواني لـ «رويترز» إن عشرات الدبابات والمدرعات التي كانت تطوق الزبداني على بعد 30 كيلومترا شمال غربي العاصمة السورية انسحبت ليل امس الأول الى ثكناتها على بعد 8 كيلومترات. في غضون ذلك، قتل ضابط سوري برتبة عميد واثنين من حراسه. وأعلنت لجان التنسيق ان نائب رئيس فرع الأمن العسكري في المدينة لقي حتفه على يد منشقين.

بينما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» عن مصدر رسمي سوري في حماة قوله إن «مجموعة اخرى وصفها بـ «إرهابية مسلحة» فتحت نيران أسلحتها الرشاشة على دورية لحفظ النظام في حي الجراجمة ما أدى الى استشهاد العميد عادل المصطفى والعنصرين هائل الغيبور وعلي خليل».

وأشارت «سانا» الى أنه في بلدة داريا في ريف دمشق أقدمت مجموعة إرهابية مسلحة على إطلاق النار على رئيس البلدية السابق حسن بوشناق أمام منزله في المدينة ما أدى إلى استشهاده».

في غضون ذلك، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عسكريا سوريا منشقا من قرية فركيا بمحافظة إدلب قتل واصيب 3 منشقين آخرين أثناء قيامهم بالدفاع عن عناصر انشقت من حاجز قرية حنتوتين بجبل الزاوية.

كما ذكر المرصد السوري لحقوق الانسان في بيان تلقت فرانس برس نسخة منه ان «4 نشطاء كانوا متوارين عن الأنظار استشهدوا اثر اطلاق النار عليهم خلال كمين نصبته لهم قوات الامن السورية في قرية بسنقول الواقعة في جبل الزاوية» في ريف ادلب.

ويأتي ذلك غداة عمليات عسكرية واشتباكات عنيفة جرت في هذه المنطقة بين الجيش ومنشقين سقط فيها عسكري منشق وستة مدنيين بينهم سيدة وطفل وجرح آخرون، حسبما افاد المرصد اول من امس.

ففي محافظة ادلب ذكر المرصد امس ان «مواطنا استشهد اثر اطلاق الرصاص عليه من قبل عناصر موالية للنظام على الطريق بين ادلب ومعرة مصرين». كما تحدث عن «استشهاد مواطن اثر اصابته بالرصاص في رأسه من قبل قوات الجيش السوري على طريق سراقب».

في غضون ذلك انفجرت سيارة مفخخة ظهر امس الخميس في حي الميدان بدمشق. وقال مصدر سوري مطلع لـيونايتد برس انترناشونال ان «سيارة تعود ملكيتها لأحد عناصر الأمن انفجرت لدى قيامه بفتح بابها في حي الميدان قرب جامع الزبير ما أدى الى بتر ساقيه». وأضاف أن «انفجار السيارة لدى فتح بابها يشير الى انه كان جرى تفخيخها في وقت سابق».

مفكر كردي: ألفان من «الكردستاني» انتقلوا إلى سورية لدعم الأسد

عواصم ـ وكالات: قال «كمال بوركاي» أحد الشخصيات السياسية والمفكر الكردي المهم أن سورية طلبت الدعم والمساندة مؤخرا من منظمة حزب العمال الكردستاني (بي كيه كيه) وأنه من أجل ذلك انتقل ما بين 1500 إلى 2000 انفصالي إلى سورية لتقديم الدعم للرئيس بشار الأسد.

وأشار المفكر التركي/ الكردي في تصريح لصحيفة «راديكال» التركية أمس إلى أن مشروع منظمة حزب العمال الكردستاني الانفصالي أحد مشاريع الدولة السورية، وقال: لقد تم تشكيل منظمة «بي كيه كيه» والدولة قدمت السلاح والغذاء لهذه المنظمة كما وفرت لها الحماية على مدى ثلاثة اعوام، وكانت الدولة تسيطر وتشرف على المنظمة خلال السنوات الأولى لتشكيلها، ولكنها فقدت هذه السيطرة بعد ذلك.

واضاف بوركاي «لقد أكد عبد اوجلان رئيس منظمة حزب العمال الكردستاني عدة مرات بحديثه الشخصي أن المنظمة كانت مرتبطة فعليا بالمخابرات العسكرية السورية ومن اجل ذلك تطورت علاقات المنظمة بسورية».

من جهة أخرى، أعلن معارض كردي سوري بارز التقى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط الستير بيرت أن لندن جادة في تغيير النظام السوري وأعلن أن المجلس الوطني الكردي في سورية الذي يترأسه يدرس حاليا إمكانية إقامة شراكة مع المجلس الوطني السوري المعارض.

وقال عبد الحكيم بشار الذي يشغل ايضا منصب سكرتير الحزب الديموقراطي الكردي في سورية (البارتي) في مقابلة مع يونايتد برس انترناشونال إن اللقاء الذي عقده مع الوزير بيرت أمس الأول «كان ايجابيا وتم خلاله توضيح قضايا لم تكن واضحة لديه بالشكل المطلوب.

وزير الكهرباء: 713 مليون ليرة أضرار الهجمات الإرهابية

الأسد يقول إن شعبه قادر على تجاوز الظروف وبناء سورية القوية

قال الرئيس السوري بشار الأسد إن الشعب السوري المتمسك بوحدته وعروبته قادر على تجاوز الظروف الراهنة وبناء سورية القوية العزيزة.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) أن الرئيس الأسد أكد خلال لقائه وفد المبادرة الشعبية العربية لمناهضة التدخل الأجنبي في سورية ودعم الحوار والإصلاح على أن «الشعب السوري المتمسك بوحدته وعروبته رغم كل الصعوبات والمدرك لما يحاك لوطنه من مخططات تستهدف أمنه وتلاحمه قادر على تجاوز الظروف الراهنة وبناء سورية القوية العزيزة».

وأشار الى أن «دعم الشعوب العربية والقوى القومية المتمسكة بعروبتها يعزز منعة سورية وإيمانها بالمستقبل».

وقالت (سانا) إن أعضاء الوفد عبروا عن «وقوفهم الكامل إلى جانب سورية والشعب السوري في وجه الاستهداف الممنهج الذي تتعرض له والذي هو جزء من مخطط لتفتيت المنطقة وفي النهاية حسم الصراع العربي الإسرائيلي لمصلحة العدو الصهيوني».

وأشاروا إلى أن من «واجب الشعوب العربية في الوطن العربي ومن خلال كل تنظيماتها السياسية والشعبية مساعدة سورية في التصدي لما تتعرض له وإعلاء صوت العروبة وتعزيز مفهوم وآليات العمل العربي المشترك».

في موضوع اخر قدر وزير الكهرباء السوري عماد خميس قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء الناتجة عن اعتداءات من وصفها بـ «المجموعات الإرهابية المسلحة» نحو 713 مليون ليرة (الدولار يعادل 57 ليرة تقريبا).

وأشار خميس إلى أن قيمة الأضرار المشار إليها لا تشمل السكك الحديدية وأنابيب النفط والغاز وغيرها من المنشآت والمعدات للوزارات الأخرى، وقال الأضرار شملت سرقة كابلات وأمراس هوائية، أبراج وأعمدة متنوعة (إنارة وتوزيع)، سرقة آليات، مواد متنوعة (حواسب - أثاث)، سرقة أموال مجباة. وبالنسبة لتوزع الأضرار فقد شملت تسع محافظات هي: محافظة درعا - دمشق - ريف دمشق - حمص - حماة - إدلب - طرطوس - اللاذقية - دير الزور، الإدارة المركزية لمؤسسة التوزيع.

● دمشق ـ هدى العبود

سوريون علويون ينبذون ربط الطائفة بالنظام ويطالبون الجيش بوقف استهداف المدنيين

نيقوسيا ـ أ.ف.ب: استنكرت مجموعة من السوريين العلويين في بيان محاولات النظام السوري ربط الطائفة العلوية به ومحاولة اضفاء صفة طائفية على الحركة الاحتجاجية التي تعصف بالبلاد منذ منتصف مارس، مؤكدين على وحدة الشعب السوري.

واستنكر الموقعون على البيان وبينهم صحافيون وكتاب «محاولة النظام من خلال الاعيبه الامنية والاعلامية ربط الطائفة العلوية خصوصا والاقليات الدينية عموما به».

كما دانوا «سلوك وتصريحات اطراف معارضة تحاول اضفاء صفة طائفية على انتفاضتنا التي كانت ومازالت انتفاضة كرامة بمطالب مدنية»، معتبرين هذه الاطراف «الوجه الآخر للنظام القمعي». وأكد الموقعون الذين اجبرتهم «الظروف والمسؤولية الوطنية إلى الاشارة مكرهين الى خلفياتنا الاجتماعية» دعمهم لجميع مطالب «انتفاضة الحرية مرورا بإسقاط النظام بكل رموزه وانتهاء ببناء دولة مدنية ديموقراطية تحترم جميع مواطنيها».

ودعوا «المواطنين السوريين العلويين وابناء الاقليات الدينية والقومية المتخوفين مما سيلي انهيار النظام الى المشاركة في اسقاط النظام القمعي والمساهمة في بناء الجمهورية السورية الجديدة، دولة القانون والمواطنة».

كما اكدوا على «وحدة الشعب السوري بكل أطيافه الدينية والقومية والعمل على بناء دولة حرة ديموقراطية تحفظ حقوق مواطنيها بالتساوي وهذا يتم بداية بإسقاط النظام الاستبدادي الحالي».

وطالب الموقعون الجيش السوري «بالتوقف عن تنفيذ اوامر القتل ضد المتظاهرين السلميين»، مدينين «اعمال القمع الوحشية التي يقوم بها أزلام النظام اي كانوا ولأي جماعة دينية أو قومية انتموا».

ومن الموقعين على البيان الشاعرة ربا حسن والشاعرة والمدونة رشا عمران والكاتبة روزا ياسين حسن والممثلة لويز عبد الكريم علي والصحافيتان رولا الاسد وخولة دنيا والكاتبة سمر يزبك والصحافي يامن حسين والممثلة ايمان الجابر.

ملك الأردن يستبعد تغييراً «قريباً» للوضع السوري

عواصم ـ وكالات: قال العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني انه لا يتوقع تغييرا قريبا للوضع في سورية، معربا عن اعتقاده ان الاحداث التي يشهدها هذا البلد ستستمر لفترة اطول، ووصف الوضع في سورية بالمعقد جدا، وقال: ليس هناك حل بسيط له، فالموقف محير للجميع، ولا اعتقد ان احدا لديه جواب واضح حول ما يجب عمله بشأن سورية.

وفي معرض رده على سؤال يتصل بالتوتر الدولي الناجم عن البرنامج النووي الايراني والتهديدات الغربية لطهران، اوضح العاهل الاردني انه يميل الى حل الموضوع من زاوية «الصورة الكبرى»، وذلك من خلال العودة الى العملية السلمية في الشرق الاوسط من جديد، وبخصوص الخيارات العسكرية ضد ايران قال انه «اذا ما توصلتم لحل للقضية الفلسطينية، فإن ايران لن تبقى مشكلة بالنسبة اليكم».

على صعيد آخر، قال الملك عبدالله في مقال نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الاميركية في عددها الصادر امس انه لا احد يستطيع ان يشكك في حق الفلسطينيين في اقامة دولتهم ومطلبهم بالعدل وبوطن بلا احتلال، مضيفا ان هذا المطلب هو قضية الشعب العربي الاولى.

وقال: ان قضايا الوضع النهائي بما فيها الحدود واللاجئون والامن والقدس تتصدر سلم الاولويات في الاردن، وهذا يعني بالتالي وجوب الوفاء بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة وذات سيادة كجزء من اتفاقية حل الدولتين التي توفر حلولا لجميع قضايا الوضع النهائي وتضمن الامن لاسرائيل.

الإفراج عن الدفعة الأخيرة من معتقلي التيار السلفي في قضية أحداث مدينة الزرقاء الأردنية

عمان ـ أ.ش.أ: أفرجت محكمة أمن الدولة الأردنية عن الدفعة الأخيرة من عناصر التيار السلفي الجهادي، الذين يحاكمون على خلفية قضية ما يعرف بأحداث مدينة «الزرقاء» الأردنية والبالغ عددهم ثمانية معتقلين وذلك بكفالة مالية وعدلية.

وقال مصدر أردني مطلع إن المفرج عنهم هم أيمن خليل أبوملال البلوي، وحسن محمد إبراهيم جبر، وعامر محمد الخلايلة، ومحمد إسماعيل جادالله، وجواد محمد شحادة، وبلال محمود الخلايلة، وفريد سليمان الحاج خليل، وعبد الناصر شحادة الخمايسة.

وكانت المحكمة قد أفرجت في وقت سابق عن 97 من عناصر التيار السلفي الجهادي في الأردن في نفس القضية بكفالات مالية وعدلية.

وكان مدعي عام محكمة أمن الدولة الأردنية وجه للمتهمين في القضية تهم القيام بأعمال إرهابية بالاشتراك والتجمهر غير المشروع والقيام بأعمال الشغب وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية والحض على النزاع بين مختلف طوائف الأمة.

وتعود أحداث القضية إلى منتصف شهر ابريل الماضي عندما وقعت اشتباكات بين أنصار تيار السلفية الجهادية في الأردن وقوات الأمن العام والدرك الأردنية على البوابة الجنوبية لمدينة «الزرقاء» بمنطقة «دوار المعسكرات» (25 كيلومترا شمال شرق عمان(وذلك بعد الانتهاء من اعتصام نفذوه حيث استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق الاعتصام بالقوة مما أسفر عن إصابة 91 شخصا بينهم 83 من عناصر الأمن الأردني.

وزير الدفاع السوداني: الجيش يصنع أسلحته محلياً

الخرطوم ـ أ.ش.أ: أكد وزير الدفاع السوداني عبدالرحيم حسين تجاوز السودان مرحلة الاعتماد على الخارج في توفير احتياجات القوات المسلحة من الآليات والأسلحة، وقال إن هيئة التصنيع الحربي استطاعت توفير أسلحة الكتيبة (الخفيفة والمتوسطة). كما أكد الوزير خلال حضوره اول من امس احتفالات ولاية «الجزيرة» بأعياد الاستقلال، اتجاه السودان نحو تصنيع الأسلحة الثقيلة، مشيرا الى مشاركة السودان بطائرتين حربيتين دون طيار في معرض دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقال عبدالرحيم حسين «إن الأصوات النشاز داخل وخارج السودان لن تنال من أرض الوطن، ولن تهز القوات المسلحة»، منوها بالدور الكبير لولاية الجزيرة ودعمها للجيش في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، مضيفا «أن جميع قرى الولاية قدمت الشهيد تلو الشهيد».

وأكد قدرة قواته على رد العدوان وملاحقة فلول التمرد في جميع الجهات، وطالب وزير الدفاع والي الجزيرة بدعم الفرقة الأولى مشاة بالولاية.

من جانبه، أشاد والي الجزيرة الزبير بشير طه بانتصارات القوات المسلحة على المتمردين في محلية ود بنده وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان، ووصف مطالبة المحكمة الجنائية الدولية وملاحقتها لقادة ورموز الدولة بأنها «وسام على صدر الوطن»، وطالب الاستخبارات الدولية بأن ترفع يدها عن السودان.

هل تنجح الضغوط الغربية في تدويل الأزمة السورية؟

القاهرة ـ أ.ش.أ: تشهد الأزمة السياسية في سورية تعقيدات متشابكة تتداخل فيها كل الأبعاد الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، ففي الوقت الذي تتسارع فيه الجهود العربية ممثلة في جامعة الدول العربية «اللجنة الوزارية المعنية بالأزمة السورية» وفي القلب منها بعثة المراقبين المكلفة برصد وقائع ومشاهدات وأحداث التطورات في سورية، تتسارع كذلك الضغوط الغربية لتدويل الأزمة.

إذ تشهد الجامعة العربية بعد غد اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية العرب لمناقشة التوصيات التي تضمنها التقرير النهائي لرئيس بعثة المراقبين الفريق أول محمد أحمد الدابي، لبيان مدى التزام الحكومة السورية ببنود البروتوكول وأسباب انسحاب بعض المراقبين من البعثة.

وفي الوقت الذي استبقت فيه سورية الاجتماع برفض استقبال قوات عربية على أراضيها، بعد الطرح القطري بإرسال قوات عربية إليها، معتبرة هذه الخطوة بمنزلة فتح المجال أمام استدعاء للتدخل الخارجي في الشؤون السورية، أعلنت دمشق استعدادها للموافقة على زيادة عدد المراقبين العرب من دون توسيع تفويضهم أو السماح لهم بدخول مناطق عسكرية لا يشملها البروتوكول الموقع مع الجامعة.

ويشير المراقبون الى أن الأزمة السورية تشهد تدويلا خطوة خطوة في ظل الصراع المحتدم بين المواقف الغربية المنادية بالتدويل من جهة ومواقف روسيا والصين المعارضة للفكرة من ناحية أخرى.

أول هذه المؤشرات أنه في الوقت الذي دعا فيه الجيش السوري الحر مجلس الأمن إلى إصدار قرار ضد نظام الرئيس بشار الأسد، يضع سورية تحت طائلة الفصل السابع الذي يتضمن استخدام القوة، طالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المجلس بتحرك لحل الأزمة، ووافقت هيئته على تدريب مراقبين عرب قبل توجهم إلى سورية.

وأرجأت الجامعة العربية قرار التدريب إلى ما بعد اجتماع الأحد المقبل.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت في وقت سابق أنها ستباشر تدريب مراقبين عرب بناء على طلب الجامعة العربية لإرسالهم لاحقا إلى سورية، وأكدت المتحدثة باسم الأمم المتحدة فانينا مايستراكي أن التدريب سيبدأ في القاهرة بعد الاجتماع العربي الوزاري المقرر الأحد بمقر جامعة الدول العربية لمناقشة تطورات الوضع في سورية وعمل المراقبين، وسيتولى التدريب موظفون في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ثاني المؤشرات التي تتعلق باحتمالات تدويل الأزمة السورية: الرسالة القوية التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى الرئيس السوري بشار الأسد، مفادها أنه فقد شرعيته، ويجب أن يكف عن قتل شعبه، مؤكدا أن هناك دائما مجالا للاستدراك كي لا تصبح الحرب الأهلية في سورية حتمية.

وأكد العديد من المراقبين لتطورات الأوضاع أن سورية على مفترق طرق، ولن تنقذها إيران أو غيرها مهما حاولت لفت الأنظار بعيدا عن ممارسات نظام الأسد بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز، ولم يتبق أمام النظام إلا الرحيل أو إدخال البلاد في أتون حرب أهلية، ورياح الربيع العربي مازالت مستمرة وقائمة، حسب هؤلاء المراقبين.

ثالث المؤشرات: انه على الرغم من تأكيد الرئيس الأميركي باراك أوباما سعي بلاده لتنحية النظام السوري الحالي، جددت روسيا رفضها إرسال أي قوات أجنبية إلى سورية أو فرض عقوبات عليها معتبرة ذلك خطا أحمر.

ووصفت موسكو العقوبات الانفرادية التي فرضتها الولايات والمتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول على سورية بأنها غير قانونية.

كما أنه في الوقت الذي طلبت فيه السفيرة الأميركية بالأمم المتحدة الحصول على توضيحات بشأن السفينة شاريوت التي أفرغت حمولتها في ميناء سوري، رفض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أي اتهامات لبلاده بخرق القوانين الدولية في مجال التعاون العسكري التقني مع سورية، وقال «نحن لا نرى هناك ضرورة للتوضيحات والتبريرات، لأننا لم نخرق أيا من الاتفاقيات الدولية، وأيا من قرارات مجلس الأمن، وأن تجارتنا مع سورية تقتصر على ما لا يحظره القانون الدولي».

يأتي الموقف الروسي في ظل محاولات القوى الغربية دفع روسيا للقبول بتعديلات على مشروع القرار الذي قدمته لمجلس الأمن فيما يتعلق بالأوضاع بسورية، من أبرزها تخلي روسيا عن رفضها فرض عقوبات على سورية أو السماح بتدخل قوات أجنبية.

ويدين القرار الروسي العنف الواسع وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات، لكنه يطالب جميع الأطراف ـ بما فيها جماعات المعارضة المسلحة ـ بوقف العنف فورا.

ويذكر أن روسيا والصين استخدمتا حق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار أممي حول سورية في أكتوبر الماضي.

أما رابع هذه المؤشرات: الموقف التركي والذي بلوره وزير خارجيتها داود أوغلو، حين أكد أن الأزمة السورية تقترب من التدويل، وأن تركيا تتعاطى مع النظام السوري على أنه قد انتهى.

وستكون الأزمة السورية هي محور مناقشات أوغلو مع نظيره الروسي سيرغي لافروف خلال زيارته لموسكو بعد أيام، خاصة أن جميع الأطراف ـ سواء أكانوا إقليميين أم دوليين ـ يقيمون حاليا الوضع في سورية.

وتمثل طبيعة النظام البعثي في سورية معضلة قوية تفرض إلزامية تدخل المجتمع الدولي، إذ يرجع المحللون أسباب إصرار نظام الأسد على المقاومة إلى بنيته الطائفية التي أصبحت نسقا متكاملا يتعذر تجزئته أو تفكيكه أو تعديله وإصلاحه، لأن الطائفية العلوية التي بدأت مع حافظ الأسد فقيرة وريفية، كانت تطمح في البداية إلى مجرد المشاركة السياسية مع البرجوازية السنية.

لكن بعد أكثر من 40 عاما من السلطة والامتيازات وشبكة المصالح الواسعة، أصبح لها نفوذ قوى وكونت أطرها ونخبها في جميع المجالات، مما جعلها تستغني عن حليفتها البرجوازية من طائفة السنة.

لذلك بات الحل الدولي في نظر الكثيرين هو الحل الأمثل.